HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

الاقتصاد الأخضر بين المفهوم والأهمية

الدكاري عبد الرحمان[1]، ازرورة ياسين[2]، ميسرة أشرف[3]

[1] كلية الآداب والعموم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني (المغرب).
[2] كلية الآداب والعموم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني (المغرب).
[3] كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، (المغرب).

تاريخ القبول: 2021/02/24م تاريخ النشر: 2021/03/01م

المستخلص

في ظل التذبذبات المناخية والكوارث الطبيعية التي يشهدها العالم، تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة بمختلف مكوناتها، الشيء الذي ساهم في تغير توجه السياسات العالمية و المحلية التي تهم كل ما هو اجتماعي بيئي واقتصادي، وفي هذا الصدد أضحى التحول نحو الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة، في محاولة لمواجهة التحديات البيئية التي تعترض مختلف دول العالم، ويعتبر هذا الاقتصاد من بين المواضيع التي أضحت تستأثر باهتمام بالغ من لدن مختلف الفاعلين الاقتصاديين والبيئيين وغيرهم، حيث أنه موضوع يهم مختلف دول العالم، وقد انبثق الوعي بأهميته كنمط جديد للاقتصاد نتيجة الاهتمام المتزايد بالبيئة والتنمية المستدامة. ظهر الاقتصاد الأخضر كتوجه جديد، يحاول تجاوز الأزمات الاقتصادية التي عاشها العالم، ومن مراميه التوفيق بين الحفاض على البيئة والتنمية المستدامة وتحقيق التطور الاقتصادي للدول التي تبنته، وقد أضحى نموذجا منشودا وتوجها تسير فيه العديد من الدول.

وتحاول هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، والمتمثلة أساسا في تحديد مفهوم وأهمية ودواعي نهج سياسة الاقتصاد الاخضر بمختلف بلدان العالم، هذا مع محاولة تحديد كل من ترابطات الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة، وتتمثل أهم الاستنتاجات التي توصل إليها هذا البحث في كون الاقتصاد الأخضر من بين الاستراتيجيات التي تزيدت أهميتها خلال العقود الأخيرة، وذلك بالنظر لفاعليته تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرارية الموارد الطبيعة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الاخضر، البيئة، التنمية المستدامة، الطاقات المتجددة.

RESEARCH ARTICLE

L'ECONOMIE VERTE ENTRE DEFINITION ET IMPORTANCE

Accepted at 24/02/2021 **Published at 01/03/2021**

Résumé

L'importance de la protection de l'environnement et de ses différentes composantes cannait de plus en plus une attention particulière, ce qui a contribué à la transformation des politiques mondiales qui s'intéressent à tout ce qui est social, environnemental et économique. A cet égard, le passage à une économie verte est devenu une nécessité urgente, pour tenter de relever les défis auxquels sont confrontés les différents pays du monde. En effet, l'économie verte est considérée parmi les sujets qui ont fait l'objet d'un grand intérêt de la part de divers acteurs économiques et environnementaux et bien d'autres. En outre, la prise en conscience de l'importance de ce type d'économie a émergé en raison d'un intérêt particulier accordé aux problématiques environnementales et celles liées au développement durable.

L'économie verte est apparue comme étant un nouveau modèle d'économie qui tente de surmonter les différentes crises économiques actuelles, de concilier l'environnement avec le développement durable et d'accroitre la croissance économique des pays qui l'adoptent. En fait, l'économie verte est devenue un modèle souhaité car il rend l'économie basée sur des énergies alternatives.

Mots clés : L'économie verte, l'environnement, le développement durable, les énergies renouvelables.

تمهيد

تفاقمت ظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن الغازات الدفيئة المنبعثة من المصانع بالدرجة الأولى، حتى أضحت معضلة عالمية تفرض الإسراع بالبحث عن بدائل تساهم في الحد من تدهور البيئة والحفاظ عليها، بالموازاة مع ضمان استدامة الموارد الطبيعية، وفي هذا الصدد لاحت في الافق بواد اقتصاد جديد، يحاول الجمع بين الحفاظ على بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ألا و هو الاقتصاد الأخضر الذي يأخذ مطلب الحفاظ على البيئة بعين الاعتبار، والذي سيشكل بديلا للاقتصاد التقليدي الذي يرتكز على الطاقات الأحفورية التي تساهم في تدهور البيئة، وتفاقم الاحتباس الحراري وكذا التذبذبات المناخية.

يعتبر هذا الاقتصاد الأخضر من أبرز البدائل المنشودة خاصة في العقد الثاني من الألفية الثالثة، من أجل التخفيف من حدة الكربون في الجو، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد الطاقية، حيث أنه اعتبر نمطا جديدا للاقتصاد، ومتنفسا لخلق تنمية من خلال جعل الاقتصاد مرتبط بالبيئة والتنمية المستدامة، وهو ما ساهم وسيساهم في تحول أنماط الإنتاج والاستهلاك، حيث أضحى أسلوبا تلجأ له الدولة للحفاظ على مواردها وبيئتها، وبالموازاة مع ذلك مواكبة التطور الاقتصادي العالمي ومحاربة الفقر وخلق فرص شغل جديدة.

إن تبني الاقتصاد الأخضر من لدن دول العالم عموما، والدول المغاربية على وجه الخصوص، سيكون له العديد من النتائج الإيجابية، المتعلقة أساسا بحماية البيئة والموارد الطبيعية، وكذا خلق فرص جديدة للشغل، خاصة وأنها (الدول المغاربية) تسعى لمواكبة ركب الاقتصاد العالمي، لكن يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار التكلفة المادية والكفاءات البشرية، لإنجاح الانتقال نحو هذا النمط الجديد من الاقتصاد، إضافة لضرورة مراعاة مؤهلاتها و امكاناتها الذاتية.

I – مفهوم الاقتصاد الأخضر:

تزايد الاهتمام بالاقتصاد الأخضر في الآونة الأخيرة، وللخوض في خصوصياته وإدراك حيثياته، لابد من تعريفه وتمييزه عن الاقتصاد (التقليدي)، حيث أن لهما أوجه تشابه وأوجه الاختلاف، فكلاهما يسعيان لتحقيق تنمية اقتصادية للمجتمعات البشرية، لكنهما يختلفان في كون الاقتصاد الأخضر يأخذ المعطيات البيئية بعين الاعتبار، ويسعى لاستدامتها والحفاظ عليها، الشيء الذي يجعل منه بديلا ناجعا يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية في ظل استدامة بيئية.

لدراسة الاقتصاد الأخضر لابد من الانطلاق من مفهومه والمفاهيم المتقاطعة معه، إضافة لسرد العديد من التعاريف لمؤسسات ورواد تناولوه في دراساتهم، ويمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر قادر على تلبية احتياجات البشرية جمعاء دون تدمير الأسس الطبيعية للحياة، إن الاقتصاد الأخضر هو قبل كل شيء سؤال فلسفي يشير إلى حدوث تحولات سلوكية تجعلنا نعيش بشكل مختلف، ليس بالضرورة أن يكون جيدًا، وربما أفضل، ولكن بالتأكيد سوف يحدد أولوياتنا، (KHATTABI Z, 2014, page 2.) وهو ما يمكن اعتباره بمثابة إصلاح لكل ما يهدد المنظومة البيئية على وجه البسيطة.

يعرف "الاقتصاد الأخضر بأنه منهج يحسن من رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد، ويتميز بكونه يساهم في انخفاض انبعاثات الكربون ، والاستخدام الرشيد للموارد والاندماج الاجتماعي، ويعتبر الاقتصاد الأخضر من أبرز السبل التي تؤدي لتطور المجتمعات البشرية، والتقليل من الأخطار البيئية،" (Programme des Nations Unies pour l'environnement, (2011), page 2.).

بالإضافة للتعاريف الواردة فإن الاقتصاد الأخضر يعرف كذلك من لدن مجموعة من الهيئات والمؤسسات، لما له من أهمية كبيرة وهو ما يمكن إيراده كما يلي:

I.1- تعريف الاقتصاد الأخضر من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

يرتبط الاقتصاد الأخضر ارتباطا وطيدا بحياة الإنسان، خاصة وأنه "يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان والحد من عدم المساواة على المدى البعيد، من دون تعريض الأجيال المستقبلية لمخاطر تدهور النظم البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية البيئية (الأمم المتحدة، 2011، ص18)، حيث أن الاقتصاد الأخضر يعد من بين الوسائل الموجهة لخدمة الإنسان، والتقليل من المخاطر البيئية المحدقة به.

I.2- تعريف الاقتصاد الأخضر من طرف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:

عملت منظمة التعاون والتنمية في الميادان الاقتصادي على الاهتمام بالاقتصاد الأخضر، وحاولت إبراز أهميته وتعريفه، حيث تم اعتباره بمثابة نمو أخضر يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها رفاهنا، والنمو الأخضر ليس بديلاً للتنمية المستدامة، بل إنه نهج عملي ومرن لتحقيق تقدم ملموس وقابل للقياس عبر تفعيل الركائز الاقتصادية والبيئية، مع مراعاة العواقب الاجتماعية المترتبة على ديناميات النمو في الاقتصادات المعتمدة حاليا مراعاة تامة، يتمثل هدف استراتيجيات النمو الأخضر في ضمان قدرة الأصول الطبيعية على توفير إمكاناتها الاقتصادية الكاملة بطريقة مستدامة، وتشمل هذه الخدمات توفير الخدمات الأساسية للحفاظ على الحياة. (www.oecd.org 31/01/2020)

I.3- الاقتصاد الأخضر من منظور البنك الدولي:

ينضاف تعريف البنك الدولي للتعاريف السابقة، فهو يعرف هذا الاقتصاد بأنه ذلك النمو الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية، بحيث يحد من أثر تلوث الهواء والأثار البيئية، و يراعي المخاطر الطبيعية، منع الكوارث المادية، ولابد من أن يكون هذا النمو شاملا. (مكتب العمل الدولي، 2013، ص16)

يمكن النظر للاقتصاد الأخضر على أنه يرتكز على تخفيض الانبعاثات الغازية، والاستخدام الرشيد للموارد، إلى جانب محاولته خلق نمو في المداخيل للدولة وللفرد على حد سواء، وفي هذا الصدد يمكن إدراج تعاريف العديد من الرواد الذين حاولوا مقاربة هذا الموضوع من جوانب متعددة، ومن أبرزهم نجد كارل بوركارت Karl Burkart الذي عرف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يستند إلى ستة قطاعات رئيسية هي: الطاقة المتجددة، والبناء الأخضر، ووسائل النقل النظيفة، وإدارة المياه، وإعادة تدوير المياه الثقيلة، وإدارة الأراضي. (كافي فريدة، هماش لمين، 2017، ص449)

I.4- لمحة تاريخية عن الاقتصاد الأخضر

ظل الاقتصاد يعتمد موارد مختلفة للطاقة ولا يراعي شروط استدامة الموارد الطبيعية، و لا يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، لكن في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي انبثق مفهوم جديد تحت مسمى الاقتصاد الأخضر، حيث ظهر أنداك في أحد البحوث الصادرة عن مركز لندن للاقتصاد البيئي، وقد تم الربط بين مفهوم الاقتصاد والبيئة، باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وفهمها، قدم هذا التقرير تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه أداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأدوات الاقتصادية والمالية ولم يقدمه على أنه مفهوم جديد أو يختلف عن التنمية المستدامة. (نجاتي حسام الدين، 2014، ص15)

يأتي الاهتمام بالاقتصاد الأخضر نتيجة لمجموعة من التحولات التي شهدها العالم، وخصوصا تلك المرتبطة بالاقتصاد والبيئة، حيث كان لتقرير روما سنة 1972 أثر مباشر في التوعية بأهمية الموارد الاقتصادية، في علاقتها بالنمو الديموغرافي المتسارع الذي شهده ويشهده العالم، كإشارة واضحة لإمكانية نضوب الموارد الطبيعية في ظل عدم مراعات شروط استدامتها.

أشار مؤتمر ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية لسنة 1992، إلى ضرورة إدراج مفهوم التنمية المستدامة، كركيزة أساسية للسياسات الاقتصادية، بمختلف مستوياتها، محلية ووطنية ودولية، وقد نتج عن ذلك اتفاقيات تهم التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي وكذا التخفيض من ثاني أكسيد الكاربون بالجو بالنسبة للدول الصناعية، كأبرز المحاولات لتوجيه الاقتصاد نحو إدراج البيئة والتنمية المستدامة ضمن ركائزه.

انعقد بعد ذلك مؤتمر جوهانسبرج الذي عقد سنة 2002، وكان من بين مخرجاته أن التنمية المستدامة "هي تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، أو تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها، أو تدميرها جزئيا أو كليا، تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية من منطلق التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، و هي عمليات متكاملة وليست متناقضة،" (نجاتي حسام الدين، 2014، ص5) وهذا ما يتوافق مع مبادئ الاقتصاد الأخضر، الذي يعد كنظام اقتصادي يرتكز على جملة من المبادئ والأسس والسياسات.

و بعد توالي مجموعة من الأزمات الاقتصادية العالمية، عقد سنة 2009 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو +20)

لتدارس عدة قضايا من أبرزها الاقتصاد الأخضر في ظل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ليصبح اليوم هذا النوع من الاقتصاد محط اهتمام العديد من الدول التي تعمل على تبنيه وإدراجه في صلب سياساتها الاقتصادية.

تبعا لمختلف الأحداث المميزة لظهور الاقتصاد الأخضر، يمكن إبراز المسار الدولي لنشأته كما يلي:

خطاطة رقم 1: التطور الدولي لنشأة الاقتصاد الأخضر

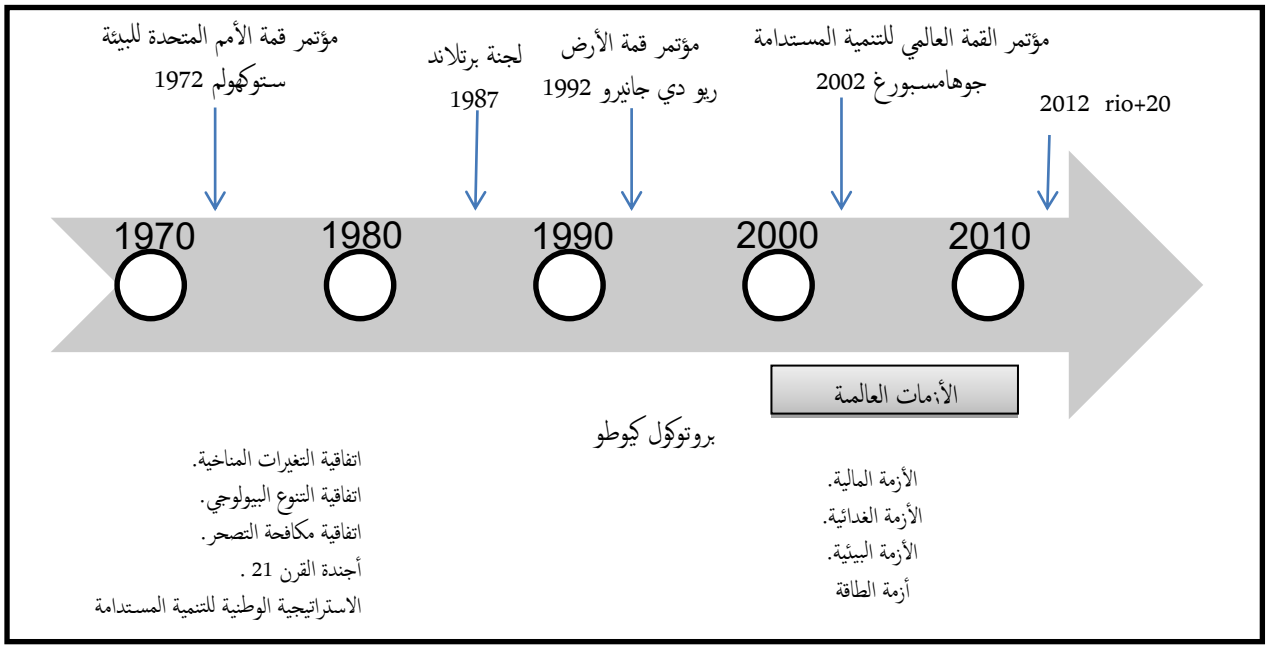

المصدر: الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والبيئة، (2014)، نحو اقتصاد أخضر من أجل تنمية مستدامة في المغرب، المغرب، ص3.

تطور الاقتصاد الأخضر عالميا عبر العديد من المراحل، وساهمت مجموعة من الاتفاقيات والمؤتمرات وكذا الأزمات في إبراز أهميته والتعجيل بإخراجه لحيز الوجود، لينكب الحديث عنه في الفترة الراهنة، كنظام اقتصادي تنشده الدول على اختلاف درجات تقدمها، الشيء الذي يحيل على أن هذا الموضوع أضحى يحظى بأهمية بالغة.

II – دواعي الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

شهد العالم تحولات عديدة، همت مجالات مختلفة، ولعل أبرزها التغيرات التي همت المناخ والمعطيات الطبيعية، وكانت نتيجة التأثر بالعديد من العوامل، حيث كان للصناعة والاقتصاد التقليدي النصيب الأوفر من تلك العوامل المساهمة، مما دفع بمجموعة من الدول خاصة المتقدمة صناعيا إلى البحث عن بدائل، تحاول التخفيف من وطأة مخلفات الاقتصاد التقليدي المبني على استخدام الطاقات الأحفورية.

تعددت الأسباب الكامنة وراء الدعوة لتبني الاقتصاد الأخضر، ولعل أبرزها متمثل في الأخطار التي تواجه مختلف الدول أو تلك المحتمل مواجهتها، وهي كالتالي:

- الأمن المائي: حيث تمثل ندرة المياه والإجهاد المائي؛
- الأمن الغذائي: الانتقال من الاكتفاء الغذائي الذاتي إلى سياسة الأمن الغذائي؛
- أمن الطاقة: وما له من تداعيات على البلدان المستوردة والمصدرة على السواء؛
- الأمن البيئي: نتيجة تغير المناخ والذي يزيد من خطورة التهديدات الأخرى؛ (بريكة السعيد، بوثلجة مريم، 2017، ص 41)

إن دوافع اعماد مبادئ الاقتصاد الاخضر نابعة بالأساس من العلاقة التفاعلية بين البيئة الطبيعية والاقتصاد، فمن جهة تعتبر البيئة مصدرا رئيسا لمجموعة من الموارد الاقتصادية، غير أنها عرفت مجموعة من التأثيرات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية، ومن جهة أخرى تؤثر الأنشطة الاقتصادية على التوازنات البيئية بشكل سلبي، وذلك من خلال تغيير الوسط الطبيعي على النحو الذي يمكن أن تكون له آثار خطيرة على مستقبل مختلف الكائنات الحية. وتتخذ تجليات هذه الآثار عدة مظاهر، إما على شكل تلوث بيئي، أو على شكل استنزاف الموارد الطبيعية.

قد تبدو استراتيجيات الاقتصاد الأخضر للوهلة الأولى كموضوع لا يهم إلا الدول المتقدمة، أو شعار يحدر من الآثار السلبية للتقدم الصناعي، لكنه في واقع الأمر استراتيجية ترتبط بالوسط الطبيعي الذي يعتبر مجال نشاط الإنسان ومصدر عيشه وبقائه، وتزداد أهميته بكل من البلدان المتقدمة والنامية، بل وتزداد أهميته بالبلدان النامية في بعض الحالات، وذلك بفعل مستوى التدهور الذي وصلت إليه المجالات البيئية ببلدان العالم الثالث من جراء مشاكل التنمية التي تعاني منها مجتمعاتها، بحيث تبين الدراسات أن سكان البلدان النامية يعيشون في علاقة مباشرة مع وسطهم الطبيعي أكثر من الدول الصناعية، ويستغلون موارد الطبيعة بشكل عشوائي تحث وطأة الحاجة والفقر، مما يؤدي إلى تأثيرهم بشكل سلبي على وسطهم الطبيعي (الهادي مقداد، 2012، ص22)، وبالتالي فاستراتيجية الاقتصاد الأخضر تشكل آلية للحد أو التقليص من الآثار التي تنتجها الأنشطة الاقتصادية على البيئة.

أضحت استراتيجيات الاقتصاد الأخضر تفرض نفسها على مختلف بلدان العالم، باعتبار أن مقومات البيئة لا حدود لها، وأن المشاكل التي تهددها هي مشاكل مشتركة، وأن وقايتها ضد التلوث والأضرار المحدقة بها مسؤولية جماعية. فتلوث الهواء لا يقف عند حدود الدول، وجريان المياه الملوثة في الوديان والأنهار لا توقفه الاتفاقيات الدولية كذلك، وندرة الموارد الطبيعية، أو ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، أو تغير المناخ، لا يهدد منطقة جغرافية أو قارة دون أخرى (الهادي مقدان 2012، ص7)

وبالتالي فموضوع الاقتصاد الأخضر يشغل بال مختلف الفاعلين العموميين والاكاديميين والمنظمات الدولية، وذلك بفعل الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية على مكونات وتوازن الأوساط البيئية المختلفة والمتنوعة. هذه الآثار التي أصبحت تجلياتها واضحة للعيان من خلال مجموعة من الظواهر الطبيعية التي لم تتعود الإنسانية على ملاحظتها، وعلى رأسها ظاهرة ثقب الأوزون والانحباس الحراري.

يشكل الاقتصاد الاخضر في جوهره آلية للتقليص من الاستغلال غير المتزن للموارد الطبيعية، والذي ينعكس بشكل سلبي على المنظومة البيئية، وتتخذ هذه الانعكاسات عدة أشكل، أهمها تلويث البيئة، والمساهمة في الاحتباس الحراري. وقد جاءت هذه الاستراتيجية نتيجة لتزايد الاهتمام بالبيئة، بل يمكن لقول أن الاهتمام بمثل هذه القضايا كان حاضرا مند أواسط القرن الماضي، وكان هناك اهتمام ضمني أو جزئي بدراسة تأثير وتأثر البيئة الطبيعية بالأنشطة الاقتصادية، ويتجسد ذلك بشكل جلي من خلال مخرجات القرار التحكيمي في قضية مصهر طراي (Fonderie de Trail) بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، و هو من بين الاجتهادات الدولية التي أسست لفكرة تقاسم الهموم البيئية بين الدول. إذ تمخض هذا القرار إثر تضرر أراضي الولايات المتحدة الأمريكية بفعل التلوث الناتج عن معمل الصلب الذي كان يوجد بمدينة طراي الكندية، حيث نص هذا الإجراء على أنه ليس من حق أي دولة أن تستعمل ترابها بشكل يؤدي إلى تلوث تراب دولة مجاورة (الهادي مقداد، 2012، ص8)، وأسس بذلك لضرورة اخذ البعد البيئي بمنظور شمولي خلال إعداد وإنجاز المشاريع الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن استراتيجية الاقتصاد الأخضر هي عبارة عن استراتيجية تحاول التقليص من مختلف النتائج المترتبة عن الانشطة الاقتصادية التي أدت وتؤدي إلى خلخلة التوازنات البيئية. وذلك بفعل الكوارث البيئية الناتجة عن عدم الاهتمام بالقضايا البيئة، من قبيل تسرب الغازات السامة والاشعاعات النووية، والرمي المباشر للنفايات الصناعية في البحار، والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية. وبالتالي فقد كان لتوالي الأزمات دور كبير في الدعوة لتبني الاقتصاد الأخضر:

خطاطة 2: دوافع تبني الاقتصاد الأخضر

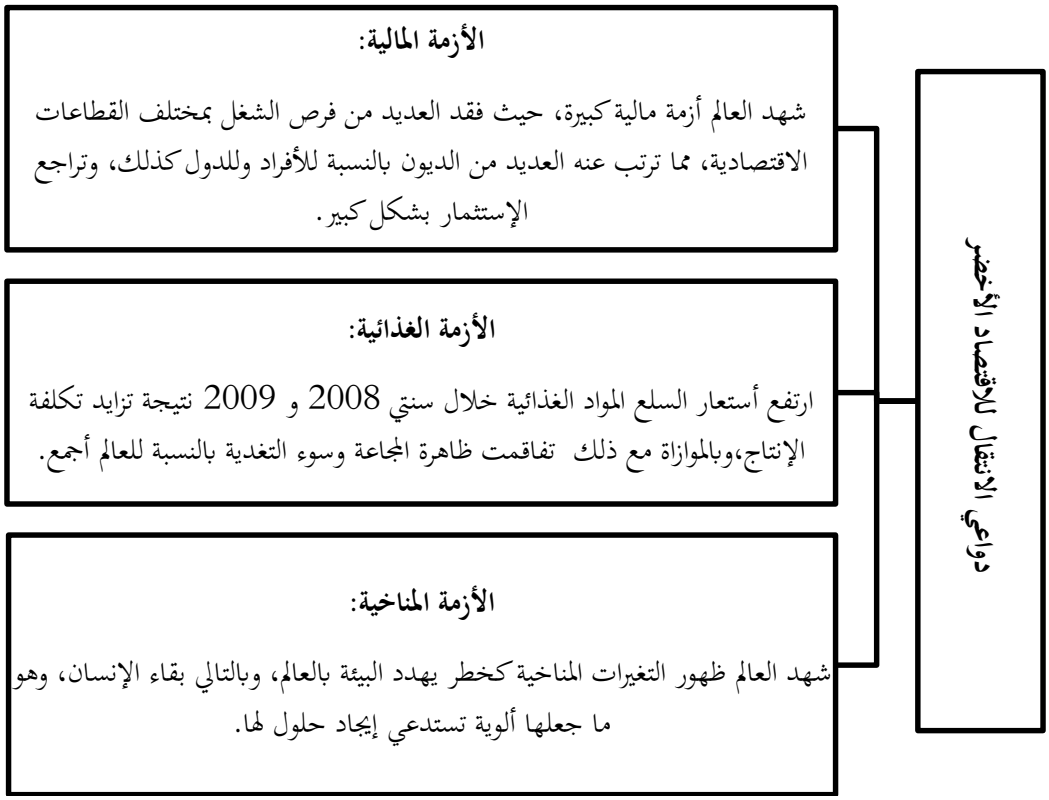

ارتبطت الدعوة لتبني الاقتصاد الأخضر بالعديد من الأزمات التي شهدها العالم، و "التحول نحو الاقتصاد الأخضر لم يعد خيارا، بل أصبح ضرورة ملحة استجابة للتحديات التي يواجهها العالم حاليا، حيث يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر كميات هائلة من الموارد الطبيعية والطاقات الباطنية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة، وهذا ما يخلق ندرة الموارد الطبيعية، وتدهور مستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذا ما ولد اجتهادا شاملا للتحول إلى اقتصاد أخضر ضمن إطار التنمية المستدامة، " (بريكة السعيد، بوثلجة مريم، 2017، ص 40) بالنسبة لمختلف دول العالم، من خلال خلق اقتصاد بذيل يعتمد على طاقات وموارد متجددة تراعي شروط الاستدامة.

لإنجاح رهان التحول نحو الاقتصاد الأخضر لابد من الأخذ بعين الاعتبار العديد من الأسس وهي ما يمكن إبرازها كالتالي:

- ❖ المحافظة على المواد الطبيعية؛
- ❖ تثمين الغابات ضمانا لتدبيرها المستدام؛
- ❖ إدراج تسريح الوتيرة الصناعية ضمن مسار الاقتصاد الأخضر؛
- ❖ نهج سياسة للنجاعة الطاقية؛
- ❖ تشجيع الصناعة التقليدية المستدامة؛
- ❖ دعم التدبير المندمج للنفايات من أجل خلق اقتصاد دائري؛

II.1- الاقتصاد الأخضر وارتباطه بالتنمية المستدامة

التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في نهاية الأمر ما هو إلا نتيجة الاقتناع بضرورة الحفاظ على البيئة والموارد وتحقيق التنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي لن يتأتى تحقيقها إلا عن طريق تغيير مجموعة من الأسس والتوجهات، حيث أن موضوع حماية البيئة والموارد الطبيعية وتوازن النظم الإيكولوجية، أضحى من بين المعطيات التي تستأثر باهتمام بالغ من لدن مختلف دول العالم، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار أن التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وجهان لعملة واحدة.

يرى العديد من الباحثين أن الاقتصاد الأخضر لا يشكل بديلا للتنمية المستدامة، بل أداة وقاطرة للتنمية المستدامة (حسام الدين

نجاتي، 2014، ص 3)، وذلك من تيسيره لحقيق النمو الاقتصادي من جهة، مع محاولة الحد أو التقليص من الأضرار البيئة التي يمكن أن تنتج عن ذلك، وخاصة التقليص من التلوث البيئي واستنزف الموارد الطبيعية، وذلك بهداف ضمان استمرارية وتجدد الموارد الطبيعية.

بحيث أن التنمية المستدامة تعتبر تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، أو تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها كليا أو جزئيا (حسام الدين نجاتي، 2014، ص 5)، أما الاقتصاد الأخضر فهو يحيل إلى تلك العملية التي تحقيق النمو الاقتصادي بشكل يتلاءم مع الامكانات البيئية (حسام الدين نجاتي، 2014، ص 5)، ومن هنا يتبين أن التنمية بمختلف أبعادها بما في ذلك المحافظة على البيئة هي عمليات مترابطة وليست متناقضة، إذ أن مسألة المحافظة على البيئة هي قضية مشتركة تستدعي الانخراط الايجابي من طرف مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين.

يرتبط تحقيق التنمية المستدامة بمجموعة من الأبعاد، ولعل أبرزهم البعد البيئي والاقتصادي، وفي هذا السياق فالاقتصاد الاخضر يجمع بعضا من أبعاد التنمية المستدامة، حيث أنه يسعى لتنمية الاقتصاد والحفاض على البيئة، هذه الأخيرة التي ليست جزءا من الاقتصاد الأخضر ولكن الاقتصاد الأخضر جزء من البيئة، ويعتبر الاقتصاد الأخضر ألية للوصول إلى التنمية المستدامة، وهو مدخل نمط تنموي من أهم نتائجه الوصول إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مع عدم الإضرار بالنواحي البيئية، كما أن الاقتصاد الأخضر يشجع الاستثمارات في قطاعات ينتج عنها خلق فرص عمل جديدة. (شريف محمد على أحمد، 2013، ص193). ومن هنا يمكن القول أن سياسة الاقتصاد الأخضر هي سياسة تترابط فيها الحلقات الحيوية لكل من الاقتصاد والمجتمع والبيئة ((حسام الدين نجاتي، 2014، ص 8).

أشارت مخرجات مؤتمر ريو 20+ إلى أن الاقتصاد الأخضر يعتبر من أبرز التوجهات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة، وتتجلى مستويات الترابط بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من خلال عدة مستويات وهي كالتالي:

- "الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلا لها؛
- الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والادارية؛
- ضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية؛
- ضرورة تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر؛
- ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين، وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلا الإعانات الضارة بيئيا؛
- يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية؛
- يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام؛ (www.eeaa.gov.eg 2020/01/31)

II.2- استراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر

في ظل تفشي ظاهرة التغيرات المناخية والاحتباس الحراري، أضحى البحث عن حلول بيئية مطلبا عالميا، وعلى اعتبار أن التطور الاقتصادي كان له دور محوري في مختلف المشاكل البيئية التي تتخبط فيها دول العالم المصنعة وغيرها، فإدخاله ضمن القطاعات المعنية بالتحول كان لزاما، وهو ما دفع بالتفكير في تبني الاقتصاد الأخضر، كمحاولة لوقف تدهور البيئة في الفترة الراهنة، والعمل على تدارك ذلك التدهور مستقبلا، بحيث وصلت وثيرة استغلال الموارد الطبيعية دروتها خلال العقود الأخيرة ، ففقدت بذلك هذه الموارد قدرتها على التجدد التلقائي، وأخلت بالتوازن الطبيعي للبيئة، وجعلت الأنشطة الإنمائية التي لم تضع الاعتبارات البيئية في حسبانها تسهم في إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف، 1989، ص9)

لن يتأتى التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلا من خلال توفير الأرضية اللازمة لذلك، وكذلك "من خلال الاهتمام بعدة قطاعات ذات أولوية (الزراعة، الغابات، المياه، السياحة)، والاستناد إلى جملة أدوات تمكينية (الطاقات الخضراء، الاستثمار الأخضر، التكنولوجيا الخضراء، المباني الخضراء، والوظائف الخضراء)."(بن موسى محمد، قمان عمر، 2019، ص104).

تتبني استراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي "على تشجيع التراكم السريع للرأسمال المادي والبشري على حساب الاستنزاف والإتلاف المبالغ فيه للرأسمال الطبيعي، وقد تسببت هذه النماذج التنموية في إنتاج أزمات عدة، ذات طابع اقتصادي، اجتماعي وبيئي يجمعها قاسم مشترك واحد، ألا وهو التوظيف الغير السليم لرؤوس الأموال، لهذه الأسباب تولدت فكرة جديدة ترتبط بالتنمية المستدامة، يطلق عليها الاقتصاد الأخضر، تفرض نفسها تحقيقا للتوازن بين التدبير المستدام للثروات الطبيعية، وخلق مناصب الشغل ثم إنتاج الثروات." (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2012، ص13)،

أضحى التوجه العالمي ينحو باتجاه الاقتصاد الأخضر، خاصة وأنه لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة للحد من التدهور البيئي الذي شهده العالم خاصة في الآونة الأخيرة، وتتمثل أهم الإجراءات الواجب توفيرها للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

- ❖ إشراك الفاعلين في القطاع الاقتصادي؛
- ❖ وضع نموذج اقتصادي يعطي أولوية للاستثمار الأخضر؛
- ❖ تضمين التنمية المستدامة ضمن الخطط الاقتصادية؛
- ❖ دمج أفكار مبتكرة؛

يأتي الاهتمام بالاقتصاد الأخضر على اعتبار أنه أكث ملائمة للبيئة، ووسيلة لخلق الثروة وفرص الشغل، وقد عملت العديد من الدول على إدماجه صلب سياساتها الاقتصادية، من خلال وضع استراتيجيات تهم الطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، وتطهير السائل، ولتبني الاقتصاد الأخضر لابد من وضع استراتيجيات تهم المجالات التي تتقاطع معه أو التي تعد من ركائزه، ولعل من أبرزها نجد:

- ❖ مواكبة التكوين للتوجه الاقتصادي من خلال استباق الحاجيات من الكفاءات؛
- ❖ تنمية قدرات الابتكار؛
- ❖ تقوية وسائل الحكامة في الاقتصاد الأخضر؛
- ❖ تطور التربية البيئية وتكييف أنماط الاستهلاك المستقبلية؛
- ❖ تخصيص موارد مالية للاقتصاد الأخضر؛
- ❖ توفير التكنولوجيات التي يستلزمها التحول للاقتصاد الأخضر
- ❖ وضع وتفعيل القوانين البيئية؛

يرتكز التحول نحو الاقتصاد الأخضر على إعداد استراتيجية شاملة ومندمجة لخلق تنمية اقتصادية خضراء، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، إضافة لتشجيع التحول البيئي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، كما أن السهر على تنزيل استراتيجية الاقتصاد الأخضر يعد مطلبا رئيسيا، خاصة بالنسبة للاقتصاد الدائري المعتمد على دمج الخصوصيات والامكانيات المحلية، والأهداف التنموية في استراتيجية الاقتصاد الأخضر، مع أمكانية الانفتاح على الفرص المتاحة لهذا التحول، وعموما يمكن القول أن استراتيجية الاقتصاد الأخضر تحاول تحقيق التوازن بين العناصر البيئية والاقتصادية.

II.3- تحديات الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

التحول نحو الاقتصاد الأخضر يأتي من منطلق إيجاد حلول بيئية، وهو لا يعني بالأساس الدول المتقدمة دون غيرها، بل حتى تلك السائرة في طور النمو والتي تصبو لتصبح دولا مصنعة، لكن هذا التوجه يستلزم على الفاعلين في المجال الاقتصادي، وضع خطط

واستراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة، وكذلك الإكراهات التي قد تحول دون تحقيق هذا التحول المنشود.

يفرض الاقتصاد الأخضر نفسه كضرورة حتمية لمواجهة الإكراهات البيئية التي شهدها ويشهدها العالم، لكن قد تعترضه عدة إكراهات يمكن سرد بعضها كالتالي:

- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية؛
- تفشي ظاهرة البطالة لدى شرائح كثيرة وفي مقدمتها شريحة الشباب، وتحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى، أي زيادة وظائف في قطاعات معينة وتراجعها في قطاعات أخرى؛
- إمكانية نشوء سياسات حمائية وحواجز فنية أمام التجارة الخارجية؛
- تفاقم ظاهرة الفقر، والافتقار إلى الخدمات الصحية الدنيا وإلى المياه النظيفة، والافتقار إلى كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة؛
- يعتبر خيارا مكلفا قد لا ينتج عنه نجاحا أكيدا على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، وقد يكون ذلك على حساب تحقيق أهداف إنمائية أخرى؛
- ارتفاع تكلفة التدهور البيئي؛ (قرين ربيع، حراق مصباح، 2019، ص336)

خـــــــــاتمة

يعتبر الاقتصاد في شموليته من بين الاهتمامات المعنية بالتحول لمواكبة التوجهات العالمية، وفي هذا الصدد برز لحيز الوجود الاقتصاد الأخضر، الذي يولي اهتماما بالغا بالبيئة والتنمية المستدامة في ظل سياسته التصنيعية، وهو ما عملت العديد من الدول على مواكبته من خلال تحديد أولويات الاستثمار والانفاق في المجالات التي تدعو إلى تخضير القطاعات الاقتصادية، وبالمقابل الحد من الاستثمار في المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي.

يتيح الاقتصاد الأخضر العديد من الفرص أمام الدول العازمة على تبنيه، والمتمثلة أساسا في الحفاض على البيئة الموارد الطبيعية، ومحاولة القضاء على الفقر وخلق فرص للشغل، لكن ذلك لن يتأتى إلا من خلال الاستثمار في تنمية القدرات البشرية المحلية وملائمة تكوينها مع التحول المنشود، إضافة لضرورة تضمين الامكانيات المحلية صلب خطة التحول، وتوفير البنيات التحتية اللازمة، خاصة وأن المنافسة محتدمة حول تبني هذا النوع من الاقتصاد.

المراجع

- الأمم المتحدة، (2011)، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا.
- بريكة السعيد، بوثلجة مريم، (2017)، الاقتصاد الأخضر المستديم لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 201/03، ص40 – 49.
- بن موسى محمد، عمر قمان، (2019)، استراتيجيات وأليات دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، ملتقى دولي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة جامعة الشهيد حمه لخضر، الجائر، ص104 – 119.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2012)، الاقتصاد الأخضر فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل، اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية الجهوية، مطبعة كانابرنت.
- شريف محمد على أحمد، (2013)، دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة بالوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.
- قرين ربيع، حرق مصباح، (2019)، خيار الاقتصاد الاخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية، مجلة العلوم الانسانية، عدد 51، ص327 – 349.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة (1989)، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة علم المعرفة العدد 142، المجلس الوطني للثقافة والمعرفة، الكويت.
- مكتب العمل الدولي، (2013)، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس لمؤتمر العمل الدولي، جنيف.
- نجاتي حسام الدين، (2014)، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 251، القاهرة.
- الهادي مقداد،(2012)، قانون البيئة، ، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء.
- KHATTABI, Z, (2014), "**L'économie verte**", commission coopération et développement.
- *Programme des Nations Unies pour l'environnement, (2011),"* ***vers une économie verte****", Mise en page et impression St-Martin-Bellevue, France.*
- *www.oecd.org (Visited 31/01/2020)*
- *www.eeaa.gov.eg (Visited 2020/01/31)*